الأمم المتحدة
A/HRC/41/27

الجمعية العامة

Distr.: General
1 May 2019
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والأربعون
٢٤ حزيران/يونيه – ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩
البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حقوق الإنسان في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٣٨، عُقدت مشاورة بشأن حقوق الإنسان في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية يومي ١٢ و١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩ في جنيف. وناقش المشاركون القضايا والصعوبات المتعلقة باحترام وتعزيز حقوق الإنسان في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، مع التركيز على الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية وأفضل الممارسات. ويتضمن هذا التقرير موجزاً للمناقشات التي جرت، وللتوصيات التي قُدمت في المشاورة.

* مرفق هذه الوثيقة مُستنسخ كما ورد، وباللغة التي قُدم بها فقط.

أولاً- مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٨/٣٨، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ينظم مشاورة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك لمناقشة جميع القضايا والتحديات ذات الصلة باحترام حقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية وحمايتها وإعمالها، مع التركيز على الاستراتيجيات والممارسات الفضلى المتبعة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. واستجابةً لذلك الطلب، عُقدت المشاورة يومي ١٢ و١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩. وحضر الاجتماع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، منهم ممثلو الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والخبراء وأعضاء المجتمع المدني، بمن فيهم الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، أو الذين يعتقد أنهم من المصابين به، أو المعرضون لخطر الإصابة به. وخلال المشاورة، تدارس المشاركون أفضل الممارسات، والأدلة، والدروس المستفادة والتحديات القائمة عند إزالة حواجز حقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية. وتناولوا أيضاً الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان في مجال الرصد والمساءلة والتمكين في ميدان حقوق الإنسان والصحة، وبحثوا التحديات الراهنة التي تواجه القضاء على الإيدز بحلول ٢٠٣٠، بما في ذلك الوصم والتمييز والعنف والاعتداء.

ثانياً- الجلسة الافتتاحية الرفيعة المستوى

٢- افتتحت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، كيت غيلمور، وقائع الاجتماع مرحبةً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٨/٨ مشيرة إلى أنه يشكل معلمة بارزة تعترف - من الناحية المفاهيمية والقانونية والعملية - بالقيمة المضافة التي جاء بها إطار حقوق الإنسان في مجال التصدي بطريقة فعالة ومستدامة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية. ودعت نائبة المفوض السامي المشاركين إلى إيجاد حلول لوباء فيروس نقص المناعة البشرية بحيث تكون حلولاً ميسورة التكلفة وعملية وقابلة للتنفيذ وتحويلية. وأثنت على الفريق الأساسي، الذي يضم البرازيل، والبرتغال، وتايلند، وكولومبيا، وموزامبيق على قيادته خلال المفاوضات، مما أسفر عن اعتماد المجلس للقرار ٨/٣٨ بتوافق الآراء. وأعربت أيضاً عن امتنانها للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، الذين لولاهم لقَلَّ العمل في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. ووصفت فيروس نقص المناعة البشرية على أنه وباء لفقدان حقوق الإنسان، والحرمان والانحراف، والاعتداء، والعنف. ولاحظت بقلق أن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يجلبان أشد وأسوأ أنواع التمييز والإقصاء الذي يهدد الحياة. وعلى وجه الخصوص، أعربت عن قلقها لأن النساء والشباب والفئات السكانية الرئيسية لا يزالون متضررين من الوباء بشكل مباشر وهم الأكثر تضرراً منه. وأعربت عن أملها في أن ينظر المشاركون في المشاورة في الحالة التي تواجهها الفئات السكانية الرئيسية، والأطفال والشباب، وأن يضعوا تدابير ملموسة للقضاء على الوصم والتمييز والعنف وسوء المعاملة. وفي معرض الإشارة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، شددت نائبة المفوض السامي على أنه ليس هناك ما يبرر مظاهر التعصب وكره المثليين والتمييز

والاستبعاد التي تؤثر في الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ووفقاً لنائبة المفوض السامي، ينبغي تعزيز حقوق الإنسان من أجل تشجيع إقامة برنامج شامل ومدروس لتفكيك المواقف وأنماط السلوك المسمومة التي تتبناها الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية على السواء إزاء الذين يدفعون تكلفة المعاناة من الوباء. وقالت إن عدم القيام بذلك قد يعني احتمال عدم بلوغ الهدف ٩٠-٩٠-٩٠ الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعلاج الوباء في ٢٠٢٠، أو الغاية ٣ من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. وشددت على أن للرصد والتمكين والمساءلة دوراً حاسماً في تعزيز الحلول القائمة على حقوق الإنسان.

٣- وأثنى المدير التنفيذي للشبكة العالمية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (GNP+)، ريكو غوستاف، على المجتمع المدني لما يضطلع به من عمل حاسم في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وأشار إلى المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذكّر الدول الأطراف بالتزاماتها بحماية وتعزيز الحق في الصحة للجميع. وأشار أيضاً إلى التعليق العام رقم ١٤(٢٠٠٠) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، والذي ناشدت اللجنة فيه الدول أن تعمل معاً، من خلال التعاون والمساعدة الدوليين، على إعمال الحق في الصحة. وأشار السيد غوستاف إلى الانخفاض الحاصل في المعونة الصحية العالمية، بما في ذلك خفض التمويل المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل، مما يؤثر في رفاه الناس المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، لا سيما وأن العديد من الدول تجرم الفئات السكانية الرئيسية وتستبعدها، وترفض تمويل البرامج الرامية إلى تعزيز واحترام حقوق الإنسان الخاصة بها. وأسهم هذا الانخفاض أيضاً في تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني. وناشد مجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، أن يقوموا، بالتشاور مع المجتمعات المحلية والفئات السكانية الرئيسية ووكالات تمويل الصحة العالمية، بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية القائمة على حقوق الإنسان ليعمل بها المانحون في مجال الصحة. وبعد وصف ما تواجهه الفئات السكانية الرئيسية من انتهاكات لحقوق الإنسان ووصم وتمييز، حثَّ وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء على الانضمام إلى الجهود المبذولة من أجل التصدي لهذه الحالة، وأشار إلى الشراكة العالمية من أجل العمل على القضاء على جميع أشكال الوصم والتمييز المتصلين بفيروس نقص المناعة البشرية بوصفها من أفضل الممارسات المتبعة في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية.

٤- وتحدثت الممثلة الدائمة للبرازيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ماريا نازاريث فاراني أزيفيدو، باسم الفريق الأساسي، الذي يضم البرازيل، والبرتغال، وتايلند، وكولومبيا، وموزامبيق. وأبرزت أهمية الدور المحوري لحقوق الإنسان ولعدم ترك أي أحد خلف الركب في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وشجعت جميع الجهات صاحبة المصلحة على توحيد الجهود لمواجهة التحديات التي يشكلها فيروس نقص المناعة البشرية. وأشارت السيدة أزيفيدو إلى أن لجنة حقوق الإنسان، وبعدها مجلس حقوق الإنسان، سعياً باستمرار، منذ عام ١٩٩٠، إلى مواجهة التحديات المرتبطة بحقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وقالت إن القرارات ذات الصلة، التي اقترحتها البرازيل ثم اعتمدت بتوافق الآراء، وكانت رائدةً في اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في التصدي لفيروس نقص المناعة

البشرية، بعدما كان حتى ذلك الحين مقتصراً على المنظور الصحي. وأشارت السيدة أزيفيدو إلى أهمية المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان بوصفها مرجعاً للسياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية على صعيد العالم. وقالت إن قرار مجلس الأمن ٨/٣٨ يؤكد ضرورة تحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع في سياق فيروس نقص المناعة البشرية. وفي معرض الإشارة إلى أن مناطق مختلفة من العالم تواجه تحديات مختلفة، شجعت أصحاب المصلحة على العمل معاً لإيجاد حلول للواقع المحلي، وبالتالي تجسيد روح التشاور.

٥- وأشار نائب المدير التنفيذي بالنيابة للبرنامج المشترك، تيم مارتينو، إلى أن ٣٧ مليون شخص يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية، على الصعيد العالمي؛ وأن هناك ١,٨ مليون إصابة جديدة بالفيروس كل عام؛ وأن ٢٢ مليون شخص يخضعون للعلاج؛ وأن هناك انخفاضاً في الوفيات بنسبة ٣٤ في المائة منذ عام ٢٠١٠؛ وأن ٧٥ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على علم بوضعهم. ومع ذلك، لم يُسجَّل سوى انخفاض بنسبة ١٨ في المائة فقط في الإصابات الجديدة بالفيروس منذ عام ٢٠١٠. وأعرب عن قلقه لأن الناس يتعرضون للإهمال: فثلثا مجموع الإصابات الجديدة يسجَّل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهناك حالة واحدة من كل أربع حالات إصابة جديدة تقع في صفوف المراهقات والشابات. وفي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، تضاعف عدد الإصابات الجديدة منذ عام ٢٠٠٠، أما خارج أفريقيا جنوب الصحراء فهناك نحو ٤٧ في المائة من جميع الإصابات الجديدة مسجلة في أوساط الفئات السكانية الرئيسية وشركائهم المعشارين جنسياً. وقال إن عدم كفاية الاستثمار في علاج فيروس نقص المناعة البشرية، وعدم اليقين في بيئة التمويل، وتقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني يؤدي إلى بطء التقدم في الجهود الرامية إلى معالجة الحواجز التي تعوق حقوق الإنسان في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية بل إلى عدم إحراز أي تقدم في هذه الجهود. كما أن احترام وتعزيز وإعمال حقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية أمر حيوي في ضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب. وشدد على أن معالجة القوانين، ولا سيما القوانين الجنائية، والسياسات، وعدم المساواة بين الجنسين والتمييز بجميع أشكاله أمر أساسي للقضاء على الفيروس. ذلك أن لجميع القوانين التي تجرم نقل فيروس نقص المناعة البشرية، والتعريض له، وإخفاء الإصابة به، والسلوك الجنسي بين أفراد الجنس الواحد، وتعاطي المخدرات، والاشتغال بالجنس تأثيراً فيما يخص التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وإصلاح القانون عنصر أساسي في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما من أجل كفالة المساواة في الحصول على التغطية الصحية الشاملة لفائدة الفئة المجرَّمة من السكان. ومن شأن إبطال تجريم الاشتغال بالجنس أن يمنع أكثر من ٣٣ في المائة من الإصابات الجديدة بين المشتغلين بالجنس وزبائنهم. ومن شأن نزع صفة الجرم عن تعاطي المخدرات أن يخفض إلى حد كبير من عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف المتعاطين للمخدرات بالحقن. كما أن تخفيض سن القبول فيما يخص الفحص والعلاج مرتبط بارتفاع نسبة استفادة المراهقين من الفحص. وعلى الرغم من وجود القواعد والأطر والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، ثمة تأخر في ترجمتها إلى عمل حقيقي. ودعا إلى إقامة شراكات فعالة بين الحكومات والمجتمع المدني، وآليات المساءلة، وجماعات حقوق الإنسان، والأخصائيين الصحيين من أجل الشروع في برامج للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان، وإزالة الوصم والتمييز.

٦- وأشار المدير العام المساعد لشؤون الأمراض المنقولة في منظمة الصحة العالمية، الدكتور رين مينغوي، إلى إمكانية إعمال الحق في الصحة عن طريق تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة. وشدد على أن الحق في الصحة أمر أساسي لهوية منظمة الصحة العالمية وولايتها، ويتخلل جميع استراتيجيات المنظمة وإجراءاتها، بما في ذلك استراتيجيتها الخمسية الجديدة، التي اعتمدتها الدول الأعضاء في أيار/مايو ٢٠١٨. ثم إن الولاية الأساسية لمنظمة الصحة العالمية هي ضمان الرعاية الصحية التي محورها الإنسان للجميع، بمن فيهم الفئات المهمشة والفئات المُغْفلة من السكان. وأفاد بأن الأشخاص الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية لا يزالون عُرضة للتمييز، بما في ذلك داخل القطاع الصحي، الأمر الذي يمنعهم من الوصول إلى الخدمات الصحية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. ووفقاً للدكتور رين، ''التمييز يقتل بكل بساطة''. وذكر أن منظمة الصحة العالمية تدعم الشراكة العالمية وستكون رائدة في التصدي للتمييز في القطاع الصحي، لأن التغطية الصحية الشاملة لن تتحقق والناس لا يزالون مهمشين، أو مجرَّمين، أو موصومين أو محرومين من الوصول إلى الخدمات الصحية لأي سبب من الأسباب. وتتيح أهداف التنمية المستدامة قاعدة لتحسين النتائج الصحية وتحويل النظم الصحية التي يعتمد عليها البلايين من الناس. وسلط الضوءَ أيضاً على قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٨/٨، الذي حث فيه المجلس الدول على مواءمة قوانينها وسياساتها وممارساتها، بما في ذلك استراتيجيات فيروس نقص المناعة البشرية وغير ذلك من أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة، مواءمة تامة مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقال إن منظمة الصحة العالمية تعمل حالياً على تنسيق وضع خطة عمل عالمية من أجل تحقيق حياة صحية ورفاه للجميع، جوهرُها حقوق الإنسان والحقُّ في الصحة، من أجل تعزيز التعاون والتعجيل بالتقدم في مجال المحددات الصحية.

٧- وفي أثناء المناقشة العامة، أخذ الكلمة ممثلو كل من الاتحاد الأوروبي، والبرازيل، والبرتغال، وغامبيا، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، ومؤسسة إليزابيث غليزر لمكافحة إيدز الأطفال، والشبكة الدولية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، ومنظمة إيدزفوندز (Aidsfonds). وأشار المتكلمون جميعاً إلى أن فيروس نقص المناعة البشرية ليس مشكلة صحية فحسب بل إنه مشكلة حقوق للإنسان أيضاً، وسلطوا الضوء على الدور المحوري لحقوق الإنسان في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية.

٨- وأعرب ممثل البرازيل عن التزامه بمكافحة الوصم والتمييز والتحيز، وسلط الضوء على تركيز بلده على الفئات السكانية الرئيسية. وشدد ممثل البرتغال على أن فيروس نقص المناعة البشرية لن يُقضى عليه بحلول عام ٢٠٣٠ إذا لم تكن حقوق الإنسان حجر الزاوية في التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة. وناشد ممثل غامبيا المجتمع الدولي مضاعفةَ جهوده في الدعوة إلى المناصرة، ودعا الشركات الصيدلانية إلى دعم جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية من خلال العمل بمبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأعاد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بتعزيز حقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك من خلال استثماره العالمي بشأن المبادرات والبرامج غير التمييزية في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك من خلال دعمه المتواصل للصندوق العالمي.

٩- وأوضح ممثل الصندوق العالمي أن التزامات الصندوق بحقوق الإنسان من بين أهدافه المحددة في استراتيجيته للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. فعلى مدى العامين الماضيين، قدم الصندوق العالمي الدعم لفائدة ٢٠ بلداً، مخصِّصاً ما مجموعه ٧٧,٣ مليون دولار لإزالة العقبات المتصلة بحقوق الإنسان التي تعترض مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، وهو ما يمثل زيادة بواقع عشرة أضعاف مقارنة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وشدد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية لن يكون ذا فعالية ولا كفاية، دون تهيئة بيئة تحترم حقوق الإنسان للجميع وتعززها وتُعملها، وأشار إلى التوصيات التي قدمتها اللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والقانون.

١٠- ودعا ممثل مؤسسة إليزابيث غليزر لمكافحة إيدز الأطفال إلى اتخاذ التدابير الوقائية وتخفيض عدد الإصابات الجديدة في صفوف المراهقات عن طريق إتاحة إمكانية الوصول الكامل إلى خدمات الفحص والعلاج، واستعراض القوانين المتعلقة بسن الموافقة التي تمنع إمكانية الوصول، وتشجيع تعليم الفتيات لمدة أطول. ودعت الشبكة الدولية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات إلى عدم تجريم الاشتغال بالجنس وتعاطي المخدرات. وأبرزت منظمة إيدزفوندز الصلات القوية القائمة بين الصحة وحقوق الإنسان، والدور الأساسي الذي تقوم به المجتمعات المحلية.

ثالثاً- موجز المداولات

ألف- القضاء على الإيدز بحلول ٢٠٣٠: حقوق الإنسان في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية، والتحديات القائمة والفرص المتاحة

١١- تألف الفريق من المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، الدكتور دانييوس بوراس؛ والدكتور ستيفان بارال، طبيب اختصاصي وبائيات بجامعة جونز هوبكنز، بلتيمور، في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومايكيلا كلايتون، المديرة التنفيذية لتحالف الإيدز والحقوق في الجنوب الأفريقي؛ والدكتور أولوسيغون أودوموسو، المدير التنفيذي لمنظمة الرجال الأفارقة من أجل الصحة والحقوق الجنسية. وشدد جميع المتكلمين على ضرورة احترام وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك الفئات السكانية الرئيسية، في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وذكروا أنه على الرغم من التقدم المحرز، بما في ذلك على مستوى العلاج والرعاية، لا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية منتشراً، ولن يتحقق الهدف المتمثل في القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية بحلول ٢٠٣٠ ما لم يُعمل في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية بنهج قائم على حقوق الإنسان، بما في ذلك التصدي للعقبات الهيكلية (مثل الوصم أو السياسات والقوانين التمييزية أو العقابية)، التي تقوم عليها انتهاكات حقوق الإنسان والوصم والتمييز، مما يمنع الوصول إلى الوقاية، والفحص، وخدمات العلاج والرعاية، والمعلومات والسلع.

١٢- وتناول المقرر الخاص التقدم المحرز والتحديات التي تواجه حقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وناشد المجتمعَ العالمي، بقيادة الأمم المتحدة أن يكون أكثر نشاطاً في تبادل الممارسات الجيدة لضمان فعالية واستدامة تكرارها. وسلط الضوءَ على أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في معالجة قضايا عدم التمييز، والمشاركة، والتمكين،

والرصد، والمساءلة، والتفاعل بين النهج القائم على حقوق الإنسان ونهج حديث للصحة العامة يقوم على الأدلة العلمية، اللذين يعزز أحدهما الآخر. وحذر من الميل إلى تفضيل العمل بنهج انتقائي إزاء إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة والتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وقال إن الفقر لا يزال أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون القضاء على الإيدز؛ ولذلك ذكّر الدولَ بمعالجة مسألة الاستبعاد المالي للفقراء، دون إغفال أشكال أخرى من التمييز، من أجل الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة.

١٣- ووصف الدكتور بارال الوصم باعتباره حاجزاً يحول دون الوصول إلى الخدمات الصحية ودون الفعالية والتغطية في برامج الوقاية والعلاج. وحدد أنماط الوصم على مستوى جميع المناطق في أوساط الفئات السكانية الرئيسية، مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمشتغلين بالجنس في أفريقيا جنوب الصحراء وفي الولايات المتحدة الأمريكية، والصلة بين الوصم والقوانين الجنائية. وقال إن الوصم يؤثر في الإفصاح عن الحالة وفي إمكانية الحصول على العلاج، وزيادة قابلية التعرض للعنف، واحتمال القيام بسلوك محفوف بالمخاطر. وفيما يتعلق بالصحة العقلية يشكل الوصم سابقةً للاكتئاب. ففي كوت ديفوار، على سبيل المثال، تكون مغايرات الهوية الجنسانية، اللواتي يتعرضن للوصم عموماً أكثر من الرجال المحافظين على هويتهم الجنسانية الأصلية الذين يمارسون الجنس مع الرجال، أكثرَ عرضة للحالات المتعلقة بالصحة العقلية. وهناك صلة قوية بين التجريم والوصم وفيروس نقص المناعة البشرية؛ ففي البلدان التي تجرم الاشتغال بالجنس، يكون فيروس نقص المناعة البشرية بين المشتغلات بالجنس أكثر انتشاراً. وختم الدكتور بارال قائلاً إنه رغم قلة الأبحاث التي أجريت بشأن الوصم وانتهاكات الحقوق بوصفها من المحددات الاجتماعية للصحة في الدراسات الوبائية والوقائية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، إلا أنها أبحاث قابلة للقياس كمياً وتمثل عوامل خطورة يُستند إليها في اتخاذ الإجراءات بالنسبة إلى اكتساب فيروس نقص المناعة البشرية ونقله.

١٤- ووقفت السيدة كلايتون على تحديات حقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، بدءاً من الوصم والتمييز. وقدمت تفاصيل عن تحديات أخرى، مثل الانخفاض الحاصل في التمويل العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، واتباع ''قاعدة الحظر العام''، وخروج المانحين من البلدان تدريجياً، أو الضغط من أجل زيادة التمويل المحلي. ومن شأن كل هذه التحديات أن تقلل من توافر الخدمات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما فيما يخص إزالة الحواجز المتعلقة بحقوق الإنسان أو وضع البرامج للفئات السكانية الرئيسية. وأبرزت السيدة كلايتون أيضاً تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني والافتقار إلى الإرادة السياسية لإزالة الحواجز المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وقالت إن التعاون على الصعيد الإقليمي يتيح تبادل المعلومات والتعاون بين المجتمع المدني والقضاة، وأعضاء البرلمان، وآليات حقوق الإنسان. وذكرت بعض الأمثلة الإيجابية في مجال التصدي للوصم والتمييز في ملاوي، على أساس العمل مع طائفة واسعة من الشركاء وأصحاب المصلحة، منهم القضاة، والبرنامج الإنمائي، وأعضاء البرلمان، والمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. واقترحت الجمع بين النهج التنازلية والنهج التصاعدية للجمع بين مختلف أصحاب المصلحة، في إطار العمل مع كل من المجتمعات المحلية والمشرعين. وأخيراً، شددت على أهمية عدم تهميش فيروس نقص المناعة البشرية في تعاريف مجموعات التغطية الصحية الشاملة على الصعيد الوطني.

١٥- وعرض الدكتور أودوموسو عمل منظمة الرجال الأفارقة من أجل الصحة والحقوق الجنسية في تمثيل الفئات السكانية الرئيسية في المنتديات العالمية، وقدم أمثلة على تعاون المجتمع المدني على الصعيد الإقليمي. وشدد على أهمية ضمان إسماع أصوات المجتمعات المحلية وإتاحة منبر لها، دعماً لمفهوم النهج التنازلي والتصاعدي. ورحب بنزع صفة الجرم في أنغولا عن العلاقات الجنسية بين أفراد الجنس الواحد بالتراضي، وبحظر التمييز على أساس الميل الجنسي. وأثنى على اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ورحب بقرارها ٢٧٥ وبتقريرها عن فيروس نقص المناعة البشرية وحقوق الإنسان والقانون. ورحب أيضاً باستراتيجية الفئات السكانية الرئيسية التي تنفذها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتحدث الدكتور أودوموسو بإسهاب عن هذه الأمثلة، مسلطاً الضوء على الدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني على الصعيد الإقليمي، وأثنى على برامج التمويل الإقليمية التي تدعم أنشطة الدعوة المشتركة.

١٦- وخلال جلسة التحاور أخذ الكلمة ممثلو كل من نيجيريا، وفرنسا، والهند، وماليزيا، وتايلند، ومصر، وجمهورية مولدوفا، وأذربيجان، ومنتدى جنيف بشأن حقوق الإنسان، والصحة، والمؤثرات النفسانية، والشبكة العالمية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. فذكر ممثل نيجيريا أن الدولة تقدم خدمات فيروس نقص المناعة البشرية للجميع، بدون تمييز، مشيراً أيضاً إلى الاستراتيجية التي تقودها الوكالة الوطنية لمراقبة الإيدز بشأن الوقاية والرعاية والعلاج. وسلط ممثل فرنسا الضوء على الجهود التي تبذلها الدولة لمكافحة الوصم وإتاحة سبل الحصول على العلاج، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة الفئات الضعيفة من السكان، مثل المشتغلين بالجنس، وأعرب أيضاً عن القلق إزاء حالة المهاجرين، التي غالباً ما يكونون في وضع غير قانوني، مع محدودية الوصول إلى النظام الصحي. وفي ماليزيا، ترمي الاستراتيجية والخطة الوطنية إلى ضمان فحص ٩٠ في المائة من الفئات السكانية الرئيسية، وتقديم العلاج إلى ٩٠ في المائة وانضمام ٩٠ في المائة إلى خطة صحية؛ ومنذ أن أتيح الفحص والعلاج للنساء الحوامل، تم القضاء على حالات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وفي تايلند، أتيح للجميع العلاج المضاد للفيروسات العكوسة منذ عام ٢٠١٤، وعملت الحكومة على الحد من الوصم، بما في ذلك من خلال تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية. وتهدف الاستراتيجية الوطنية (٢٠١٧-٢٠٣٠) إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية. وسلط ممثل الهند الضوء على أهمية الوقاية كجزء من الاستراتيجية الوطنية إلى جانب الشمول والإنصاف والعلاج على أساس الاحتياجات، وعرض الإطار القانوني لعام ٢٠١٧ للتصدي للوصم ضد الأشخاص الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية. وأبرز ممثل مصر أهمية تعزيز حقوق الإنسان في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية، ومكافحة التمييز، وتساءل عن كيفية الجمع بين إمكانية الحصول على الأدوية والوقاية. وأكد ممثل جمهورية مولدوفا مجدداً التزام الدولة بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية بحلول ٢٠٣٠ من خلال نهج متعدد القطاعات متجذر في مبادئ حقوق الإنسان والوقاية. وعرض ممثل أذربيجان خطة العمل الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية التي وضعتها الدولة لعام ٢٠٢٠، وسلط الضوء على أهمية التوعية والتدريب، بما في ذلك توعية الشباب والمهاجرين وتدريبهم.

١٧- وشدد ممثل منتدى جنيف بشأن حقوق الإنسان والصحة والمؤثرات النفسانية على ضرورة مراعاة حقوق الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في إطار التصدي لفيروس نقص المناعة

البشرية لأنهم غالباً ما يعانون من إصابات واعتلالات متزامنة. ورحب منتدى جنيف باستيعاب استراتيجيات التقليل من الأضرار، ودعا إلى اعتماد المزيد من البرامج، وأوضح أن القوانين الجنائية والعقابية تميل إلى إبعاد الناس عن الخدمات الصحية، كما أعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بقتل الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في الفلبين خارج نطاق القضاء. وألمحت الشبكة العالمية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية إلى الكفاح المستمر من أجل ترجمة حقوق الإنسان إلى تدخلات وسياسات ملموسة في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية.

١٨- ورداً على القضايا التي أثارها المشاركون، رحب الدكتور أودوموسو بالتقدم المحرز في نيجيريا، ولكنه أشار إلى أن تقييم البيئة القانونية سيكون مفيداً للتأكد من كيفية تأثير القانون في إمكانية الوصول إلى الخدمات. ولاحظ أن تجريم السكان يعوق وصولهم إلى الخدمات، ودعا إلى تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية وإنفاذ القانون. وأشارت السيدة كلايتون إلى توجيهات المسار السريع وحقوق الإنسان التي أعدها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز كمصدر رئيسي لواضعي السياسات. وأبرز المقرر الخاص الحاجة إلى الاتساق في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، وأشار إلى أهمية اتباع نهج منسق على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلاوة على ذلك، أكد الحاجة إلى الحفاظ على توازن جيد بين التدخلات الطبية البيولوجية والخدمات المجتمعية البديلة، وبين الوقاية والعلاج، وفي مجال التعاون بين السلطات والمجتمع المدني. وأكد الدكتور بارال الحاجة إلى تعزيز مساءلة الأطباء، وأدان الوصم والتمييز، ودعا القطاع الصحي إلى احترام السرية.

باء- تحسين حقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية من خلال الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية

١٩- تألف فريق المناقشة من رالف يورغنز، كبير المنسقين لشؤون حقوق الإنسان في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ وأديولو أوغونرومبي، منسق مشروع انبعاث الشباب في نيجيريا وبلدان غرب إفريقيا؛ وبويمو سيكوما، الأمين العام بالنيابة للمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ومارسيلا روميرو، المنسق الإقليمي لشبكة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأشخاص المتحولين جنسياً. واتفق أعضاء الفريق على مركزية حقوق الإنسان في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. كما أبرزوا أهمية معالجة قضايا حقوق الإنسان بالنسبة للجميع، بما في ذلك الفئات السكانية الرئيسية، حتى لا يظل خلفَ الركب أكثرُ الفئات السكانية تهميشاً وتجريماً.

٢٠- وعرض السيد يورغنز الجهود التي بذلها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في إدماج حقوق الإنسان في دورة المنح التي يقدمها، بعدما انتقل من الاستثمار المخصص والصغير الحجم في البرامج إلى البرمجة الشاملة في الحد من الحواجز التي تواجه التمتع بحقوق الإنسان. وقال إن الصندوق العالمي يقدم الآن دعماً مكثفاً إلى ٢٠ بلداً، مع تقييمات أساسية واجتماعات لأصحاب المصلحة المتعددين تؤدي إلى وضع خطط مملوكة للبلدان، مصحوبة بإطار صارم في مجال الرصد والتقييم. ووقف السيد يورجنز أيضاً على التحديات المستمرة، مثل محدودية القدرة وملكية خطة حقوق الإنسان. وأخيراً، أشار إلى برامج الصندوق العالمي التي تعمل على المستوى الإقليمي في شكل منح إقليمية أو متعددة البلدان.

٢١- وأكد السيد أوغونرومبي من جديد مركزيةَ حقوق الإنسان فيما يخص التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، الذين ينبغي أن يحصلوا على الخدمات الأساسية للتخفيف من الضرر، التي لا تزال غائبة في العديد من البلدان الأفريقية. ودعا السيد أوغونرومبي إلى إشراك ومشاركة الفئات السكانية الرئيسية بشكل فعال في مبادرات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. ودعا أيضاً إلى إلغاء القوانين والسياسات العقابية التي تجرم الفئات السكانية الرئيسية، وخاصة المتعلقة بمتعاطي المخدرات، حيث تحول دون وصولهم إلى الرعاية الصحية. وشدد على أهمية الجهود الإقليمية في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، مما يجعل جهود الدعوة على أعلى مستوى أكثر فعالية، لا سيما عندما تحجم الدول عن تشجيع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء هذا الوباء.

٢٢- وناقشت السيدة سيكوما دور البرلمانات في النهوض بحقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. فأشارت إلى أن المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي طور المحتوى المعياري، مثل وضع قانون نموذجي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، ليكون بمثابة معيار للبرلمانات الوطنية. ويتضمن القانون النموذجي مبادئ أساسية لحقوق الإنسان متعلقة بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، مثل الحفاظ على سرية بيانات المرضى، والنص القانوني على طوعية اختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية، وأشارت أيضاً إلى التثقيف الجنسي الشامل ضمن إطار المهارات الحياتية. وأوضحت كيف وُضعت الاستراتيجية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل بناء قدرات البرلمانيين وتعزيز التعاون بين البرلمانات، وأشارت إلى عمل لجنة الرقابة التابعة للجماعة، والتي تتمثل مهمتها في مراقبة توطين القوانين النموذجية. واختتمت عرضها بالدعوة إلى التعاون بين البرلمانات في تسهيل تبادل المعارف والتجارب.

٢٣- وعرضت السيدة روميرو حالة حقوق الإنسان لدى الفئات السكانية الرئيسية، ولا سيما الأشخاص المتحولون جنسياً، داعيةً إلى الاعتراف بحقوقهم وحمايتها. وأعربت عن قلقها إزاء ما يتحمله الأشخاص المتحولون جنسياً من عبء غير متناسب فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية وما يواجهونه من عنف وإبادة جماعية، وإزاء افتقارهم إلى خدمات الرعاية الصحية المناسبة والشاملة. وأشارت إلى أن فيروس نقص المناعة البشرية والعنف وجرائم الكراهية هي الأسباب الرئيسية للوفاة في أوساط المتحولين جنسياً الذين يُجرَّمون ويُلاحَقون كل يوم في جميع أنحاء العالم. وعليه دعت الصندوق العالمي إلى الاستثمار في الدعوة السياسية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص المتحولين جنسياً. وقالت إن الفقر والهجرة والإقصاء الاجتماعي هم الأسباب الرئيسية لتفشي فيروس نقص المناعة البشرية بين الأشخاص المتحولين جنسياً في أمريكا اللاتينية. وذكرت أن الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية وقعت على معاهدات بشأن التنوع الجنساني لكنها لا تنفذها.

٢٤- وخلال جلسة التحاور، أخذ الكلمة ممثلو تايلند، وجزر البهاما، وأنغولا، وغامبيا، والشبكة الدولية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة إيدزفوندز. فأشارت تايلند، نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى أهمية الحوار والتعاون الإقليميين، مدعومين بإرادة قوية ومستدامة، إذ الحوار والتعاون حاسمان في تعزيز التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وتلتزم الرابطة بأن تصبح منطقة خالية من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، ومن الوفيات والتمييز المتصلين بالإيدز، وقد اتبعت استراتيجية شاملة وأنشأت شراكات مع أصحاب مصلحة متعددين، بما في ذلك مع المجتمع المدني والقطاع

الخاص. وشددت ممثلة جزر البهاما على أن إنهاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠٣٠ سيتطلب إنهاء جميع أشكال الوصم والتمييز، وتوفير خدمات الوقاية وضمان إعمال الحق في الصحة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وبيَّنت شراكة البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي كانت ضرورية في تعزيز التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة. وشدد ممثل أنغولا على ضرورة التصدي لعبء فيروس نقص المناعة البشرية، الذي هو غير متناسب للغاية في منطقة الجنوب الأفريقي، وأعرب عن التزام الدولة بنقض الاتجاه الذي يسير فيه وباء فيروس نقص المناعة البشرية. وقال إن أنغولا نقحت صكوكها القانونية واعتمدت سياسات واستراتيجيات لتعزيز حقوق الإنسان للجميع على نحو فعال، ولمكافحة الوصم والتمييز. وشجع ممثل غامبيا الدول على تعديل دساتيرها لتعزيز وحماية حقوق جميع الناس بدلاً من استهداف فئات سكانية بعينها.

٢٥- وأكد ممثل منظمة الصحة العالمية أهمية جعل المرافق الصحية والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في متناول الجميع، وأشار إلى أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة التي تُرى في السياقات الصحية والتي لها تأثير غير متناسب على الفئات السكانية الرئيسية. ودعا ممثلُ الشبكة الدولية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات إلى وضع معايير للحكومات لكفالة الحد الأدنى من الضمانات لحقوق الفئات السكانية الرئيسية. وأشادت منظمة إيدزفوندز بصندوق روبرت كار باعتباره أول آلية تمويل دولية مشتركة تهدف إلى تعزيز منظمات المجتمع المدني والشبكات المجتمعية العالمية والإقليمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية.

٢٦- ورداً على ذلك، أكد أعضاء فريق المناقشة الحاجة إلى الإرادة السياسية لاعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في إطار التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. فأشار السيد أوغونرومبي إلى أن الحماية الدستورية العامة وحدها لا تكفي للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات السكانية الرئيسية، ودعا إلى مراجعة القوانين الجنائية والعقابية التي تؤثر في هذه الفئات. وعرض السيد يورغنز وجهة نظر الصندوق العالمي في إيجاد الحوافز، طالباً إلى البلدان تكريس نسبة مئوية من الأموال المحلية للفئات السكانية الرئيسية المُهمَلة. ولاحظت السيدة سيكوما الأثر الواسع للتمييز، ودعت إلى وضع حد له في إطار التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. واسترعت السيدة روميرو الانتباه إلى تدني مستوى تعزيز حقوق الإنسان وظهور جماعات مناهضة للحقوق، ودعت إلى إدراج حقوق الإنسان للأشخاص المتحولين جنسياً وتعزيزها وحمايتها.

جيم- آليات المساءلة الإقليمية لدعم حقوق الإنسان في الصحة ومن خلالها

٢٧- كان فريق المناقشة مؤلفاً من القاضي باتريسيو باسمينيو، من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛ ولوسي أسواغبور، عضو اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛ وإيفغيني غولوسيبوف، عضو مجلس منع التمييز والقضاء عليه وضمان المساواة (جمهورية مولدوفا)؛ وبيكاش غورونغ، من الشبكة الآسيوية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. وأكد أعضاء الفريق من جديد محورية حقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، وقدموا عروضاً بشأن الدور الذي تؤديه النظم الإقليمية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني في ضمان المساءلة عن حقوق الإنسان، ولا سيما في حالة الانتهاكات.

٢٨- وعرض القاضي باسمينيو مقدمة موجزة لنظام البلدان الأمريكية، والاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وبروتوكول سان سلفادور. وركز على الحق في الصحة وإمكانية التقاضي، وشرح السوابق القضائية لمحكمة البلدان الأمريكية. ففي قضايا مثل قضية غونساليس يوي ضد إكوادور، تم الاعتراف بالحق في الصحة بشكل غير مباشر، فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. ووصف القاضي باسمينيو أيضاً التطور الذي عرفه تفسير المحكمة لمنظورها الحالي بشأن الحماية المباشرة للحق في الصحة. فقدم القرار المتخذ بشأن قضية كوسكول بيبارال وآخرون ضد غواتيمالا، حيث حكمت المحكمة ضد غواتيمالا، التي لم تقدم العلاج المناسب للضحايا، الذين انتُهكت حقوقهم في الصحة والسلامة البدنية والحياة. وانتهت المحكمة إلى أن مبدأ الإعمال التدريجي قد انتُهك أيضاً. واختتم القاضي باسمينيو عرضه بالإشارة إلى التحدي المتمثل في وضع تدابير فعالة مع احترام سيادة الدولة في صياغة السياسات العامة.

٢٩- وقدمت السيدة أسواغبور اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، فبينت ولايتها والحقوق المعترف بها في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والبروتوكول الملحق به الخاص بحقوق المرأة. وعرَّفت بلجنة حماية حقوق المصابين بنقص المناعة المكتسبة، وأولئك الاشخاص المعرضين للخطر والمجموعات المستضعفة، والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية، وبتشكيلتها وأساليب عملها. وقالت إن هذه اللجنة، التي أنشأتها اللجنة الأفريقية، تتألف من مفوضيْن وستة خبراء مستقلين. وتعمل مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة قصد تحصيل وتحليل المعلومات المتعلقة بحالة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويمكن لهذه اللجنة أن تقوم ببعثات لتقصي الحقائق، وتتعامل مع الدول فيما يتعلق بحقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وترفع تقاريرها إلى اللجنة الأفريقية. وتراعي اللجنة في عملها منظوراً جنسانياً وتركز أيضاً على الفئات السكانية الرئيسية. وأشارت السيدة أسواغبور إلى تقرير اللجنة عن فيروس نقص المناعة البشرية وحقوق الإنسان في النظام الإفريقي، وإلى توصياتها، التي تم الترويج لها على المستوى الوطني من خلال الحوار، ومنها ما يتعلق بإلغاء القوانين (بما فيها القوانين الجنائية) التي تنتهك حقوق الإنسان وتُقيم الحواجز، وأخرى تتعلق بالوصم والتمييز. ووقفت أيضاً على صعوبات من قبيل تقلص حيز المجتمع المدني، وتجريم الفئات السكانية الرئيسية، ونقص التمويل.

٣٠- وأوضح السيد غولوسيبوف أنه على الرغم من أن الحالة الصحية وحالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية غير مذكورتين صراحة في التشريعات المتعلقة بالمساواة في جمهورية مولدوفا، فإن مجلس منع التمييز والقضاء عليه وضمان المساواة يقدم الحماية على هذين الأساسين، بالنظر إلى قائمة أسباب التمييز المفتوحة بطبيعتها. وقال إن المجلس يتلقى شكاوى ويتخذ قرارات ملزمة. وعلى الرغم من إمكانية استئناف القرارات الصادرة عن المجلس لدى محكمة قانونية، فقد أيدت المحاكم ٩٣ في المائة من قرارات المجلس، وهذا ما يجسد نوعية القرارات المتخذة. وعلى الرغم من أن المجلس قد تلقى العديد من الحالات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، إلا أن خوف البعض من الكشف عن حالتهم قد يمنع الآخرين من عرض حالاتهم. ويحدد المجلس القضايا المنهجية المتعلقة بحقوق الإنسان والمبادرات الرامية إلى معالجتها، بشكل استباقي أيضاً، من خلال تقديم الآراء بشأن مشاريع القوانين ووضع السياسات. ولاحظ السيد غولوسيبوف بقلق أن دراسات استقصائية في جمهورية مولدوفا أظهرت أن الحق في الصحة يُنتهك وأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية كثيراً ما يستبعدون اجتماعياً. ودعا المانحين الخارجيين والمحليين إلى دعم عمل المجلس.

٣١- واسترعى السيد غورونغ الانتباه إلى العنف وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. وعرض السيد غورونغ تجربته الخاصة وتحدث عن العنف ضد أفراد أسر الذين يتعاطون المخدرات. ودعا إلى إلغاء تجريم تعاطي المخدرات من أجل التصدي لحالة الوصم والتمييز ضد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. وبدلاً من تقديم الرعاية الصحية في المستشفيات للجميع، يُضرب الذين يتعاطون المخدرات أو يُقتلون، لا سيما في سياق مكافحة المخدرات في الفلبين وبنغلاديش وإندونيسيا. وذكر السيد غورونغ أيضاً أن اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن مراقبة المخدرات أضفت في الواقع على انتهاكات حقوق الإنسان صبغة طبيعية ودعا إلى إلغائها. ولمواجهة التحدي الحالي، تدعو الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في برامج حقوق الإنسان وجهود الدعوة من أجل إصلاح السياسات. ودعا السيد غورونغ أيضاً إلى تبسيط الآليات الدولية لتقديم الشكاوى بهدف تحسين إمكانية الوصول إليها. وأخيراً، دعا إلى إدراج الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ومجتمعهم في عملية اتخاذ القرارات، حيث إنهم خبراء في تجاربهم.

٣٢- وخلال جلسة التحاور، أخذ الكلمة ممثلو كل من منظمة إيدزفوندز وإيمباكت غلوبل أكشن ومنظمة الصحة وحقوق الإنسان للمثليين، وإستير كيمودي، محرر مجلة قضايا الصحة الجنسية والإنجابية، وسوزانا أهو أسوما، عضو لجنة حقوق الطفل. فدعت منظمتا إيدزفوندز وإيمباكت غلوبل أكشن الدول الأعضاء إلى تقديم تقرير سنوي إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تتناول فيه التقدم الذي تحرزه في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، باستخدام الإطار العالمي لرصد الإيدز وتقديم التقارير بشأنه. ودعا المتحدث أيضاً إلى إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية، والعمل الجنسي وتعاطي المخدرات، وإلى الاعتراف القانوني بالهوية الجنسانية، الأمر الذي سيزيل الحواجز الرئيسية القائمة في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. واسترعت السيدة كيسمودي الانتباه إلى الفجوة الفاصلة بين تصورات الدول لقوانينها وسياساتها وواقع الفئات السكانية الرئيسية. وأشارت السيدة أسوما إلى أنه بالنظر إلى أن أصحاب الحقوق لا يكونون في كثير من الأحيان على دراية بحقوقهم، فإنهم لا يستطيعون التماس سبل الانتصاف عندما تُنتهك حقوقهم. حتى أن المسؤولين عن إنفاذ القانون والمسؤولين القضائيين أنفسهم ليسوا مدركين بالضرورة لأحكام حقوق الإنسان ذات الصلة.

٣٣- ورداً على المسائل التي أثيرت، أشار القاضي باسمينيو إلى أن المحاكم وحدها لن تغير في الأمر شيئاً من دون ضغط من المدافعين عن حقوق الإنسان، ودعا المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام إلى الضغط على الدول لتنفيذ قرارات المحاكم. وأشارت السيدة أسواغبور إلى أنه على الرغم من أن الدولة هي المسؤولة في المقام الأول عن حقوق الإنسان، لا ينبغي ترك تعزيز حقوق الإنسان للدول وحدها، إذ كثيراً ما تكون الإرادة السياسية غير كافية فيما يخص إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحسين وعي الناس بحقوقهم، دعت المجتمع المدني إلى تنظيم حملات للتوعية وإلى تمكين ذوي الحقوق حتى يتسنى لهم التماس سبل الانتصاف القضائي عند انتهاك حقوقهم. ودعا السيد غولوسيبوف إلى تحسين جمع وتصنيف البيانات المتعلقة بالمسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية والإعاقة على المستوى الوطني. ودعا السيد غورونغ إلى تعزيز آليات المساءلة عن حقوق الإنسان.

دال- الوفاء بوعد "لا أحد خلف الركب": معالجة الوصم والتمييز والعنف وسوء المعاملة

٣٤- كان الفريق مؤلفاً من الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، فيكتور مادريغال بورلوس؛ وسوزانا أهو أسوما، عضو لجنة حقوق الطفل؛ وإيستير كيسمودي، محرر مجلة قضايا الصحة الجنسية والإنجابية؛ وروث مورغان توماس، من الشبكة العالمية لمشاريع العمل الجنسي. فسلط أعضاء الفريق الضوء على الدور الرئيسي لحقوق الإنسان في عدم ترك أي أحد خلف الركب، ودعوا إلى تدابير شاملة محورُها الناس في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، ودعوا إلى إنهاء جميع أشكال التفاوت والوصم والتمييز والعنف والاعتداء.

٣٥- وأشار الخبير المستقل إلى أن الحق في الصحة يتقاطع مع النهج القائم على حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، التي ترمي أيضاً إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب. وقال إن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية يواجهون تحديات وعقبات محددة تشكل السبب الرئيسي للتمييز والعنف - الشيطنة والنعت بالمرض والتجريم - التي كانت الدافع وراء الإنكار والوصم. وأشار إلى أن لتجريم البيئات تأثيراً سلبياً على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والمعلومات المتعلقة بالصحة. ولا يمكن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ بينما لا يزال تجريم الميل الجنسي أو الهوية الجنسية القاعدة السائدة في ٧٠ دولة. ثم استرعى الخبير المستقل الانتباه إلى الآثار الشائنة المترتبة على النعت بالمرض في القوانين والسياسات المتعلقة بالصحة، ودعا إلى اتخاذ تدابير للقضاء على النظر إلى بعض أشكال الهوية الجنسانية على أنها مرض. كما أشار الخبير المستقل إلى أن الانتهاكات التي يتعرض لها حق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في الصحة تزيد بفعل الإنكار. وفي سياق الإنكار والتجريم، تغيب معرفة الدولة بسكانها وتنوعهم، فيؤثر ذلك سلبياً في البرامج الصحية، بما في ذلك التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتطلب البرامج الصحية تدخلات قائمة على الأدلة. وأكد الخبير المستقل أن غالبية الأشخاص المتحولين جنسياً والمتنوعين جنسياً لا تعترف الدولة بهويتهم الجنسانية. ويشجع هذا الفراغ القانوني التمييز ويسمح بالعنف، مما يترك هذه الأفعال من دون عقاب ويجعلها جريمة بحكم الواقع، فيؤثر ذلك تأثيراً شديداً في الحق في الصحة.

٣٦- وأشارت السيدة أسوما إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تعهدت في قمة أبوجا بتخصيص ١٥ في المائة من ميزانيتها الوطنية للصحة. بيد أن مخصصات الصحة لا تتجاوز في العادة ٨ في المائة، ولا يُعرف ما يُخصَّص منها للأطفال. ودعت السيدة أسوما إلى تقديم الخدمات الصحية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية لفائدة الأمهات والأطفال، واقترحت التركيز على العواصم لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وقالت إن المناطق الريفية النائية في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لا تقدم رعاية صحية كافية فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ثم إن نقص خدمات الرعاية الصحية الجيدة يجعل الأطفال حديثي الولادة عرضة للانتقال الرأسي لفيروس نقص المناعة البشرية. وتظل الولادات المنزلية القاعدة السائدة في الأقاليم الواسعة، على الرغم من مخاطر انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. ويحول الوصم والتمييز دون حصول النساء على الخدمات الصحية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا يدرين دائماً مكان الحصول على العلاج. ويؤثر التمييز على المتابعة، إذ كثيراً ما لا تعود الأمهات بعد الزيارة الأولى. ودعت السيدة أسوما إلى اتخاذ خطوات للتصدي للوصم والتمييز في مجال الرعاية الصحية، وتقديم معلومات عن

فيروس نقص المناعة البشرية، والاعتراف بالحق في الصحة وتعزيزه، والاستثمار في تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، والعمل مع المجتمعات المحلية لزيادة الوعي بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. ودعت السيدة أسوما أيضاً إلى وضع حد للممارسات التقليدية.

٣٧- وشددت السيدة كيسودي على ضرورة الاعتراف في جميع الدساتير بالنهج القائم على حقوق الإنسان إزاء التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. فجميع الدول ملزمة باحترام وحماية وإعمال الحق في الصحة للجميع. وفيروس نقص المناعة البشرية وباء ينتشر في سياق انتهاكات حقوق الإنسان. لذلك فإن تعزيز التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية سيقتضي معالجة العوامل الهيكلية. والتربية الجنسية عنصر هام للحق في الصحة، ولا قضاءَ على فيروس نقص المناعة البشرية دون الوفاء به. وناشدت السيدة كيسودي الدول أن تكف عن عرقلة خطة صحية شاملة من أهدافها تعزيز الحق في الصحة الجنسية والحق في الصحة الإنجابية. ودعت أيضاً إلى اتخاذ إجراءات في مجال عدم التمييز وإلغاء التجريم في جميع أنحاء العالم، وإلى مراجعة فورية للقوانين المتعلقة بالموافقة، وإلى إلغاء القوانين أو السياسات المتعلقة بإلزامية الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية، فتبدأ بفرض وقف اختياري لإنفاذها ثم تضع جدولاً زمنياً قصيراً لإلغائها.

٣٨- وشددت روث مورغان توماس على أن تأثير الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الكبار من العاملين والعاملات في مجال الجنس واضح، حيث إن هذه الفئة أكثر عرضة لخطر الإصابة بالفيروس بواقع ١٣ مرة ومن الواضح أنها خُلِّفت. ووصفت مجتمع العاملين في مجال الجنس بأنه متنوع وغالباً ما يُهمَل وعانى كثيراً من وباء فيروس نقص المناعة البشرية ولا يزال. وقد تأثر العاملون في مجال الجنس بشكل خاص بالقانون الجنائي. إذ يُعَدون الأكثر عرضة للعنف الجنسي. ولقد تم جُرِّدوا من إنسانيتهم وسُلبوا حقهم في الكفاح الفعلي من أجل حقوقهم في البلدان التي تحرم أي جانب من العمل في مجال الجنس. وتحرم القوانين التمييزية العاملين والعاملات في مجال الجنس من حقهم في المساواة في الحصول على الخدمات الصحية وحقهم في الهجرة وفي الوصول إلى العمل في سوق العمل. ويُعامَل العاملون والعاملات في مجال الجنس بشكل مختلف ويتعرضون للوصم كل يوم، بما في ذلك في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وناشدت السيدة ثوماس الدول أن تنزع صفة الجرم عن العمل في مجال الجنس، وأن تنهي حالة الإفلات من العقاب التي يرتع فيها المعتدون ومرتكبو أعمال العنف، ومنهم الجهات الفاعلة من الدول، من قبيل الشرطة. ومن شأن نزع صفة الجرم عن العمل في مجال الجنس أن يخفض معدل الإصابات الجديدة بالفيروس في أوساط العاملين والعاملات في مجال الجنس وزبائنهم بنسبة تتراوح بين ٣٣ و٤٦ في المائة على مدى السنوات العشر القادمة. وبعد استنتاجات لانتسيت في عام ٢٠١٤ فيما يتعلق بالعمل في مجال الجنس، دعت أيضاً إلى الاعتراف بالعمل في مجال الجنس بوصفه عملاً. وخلصت السيدة ثوماس إلى أن العاملين والعاملات في مجال الجنس ليسوا قابلين للاستهلاك وأنه ينبغي أن تكونوا قادرين على تنظيم أنفسهم.

٣٩- وخلال جلسة التحاور، أدلى ببيانات ممثلو كل من غامبيا والهند وجمهورية إيران الإسلامية وهولندا وكولومبيا وسويسرا والجمهورية الدومينيكية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الدولية للحقوقيين، ومنظمة خيار الشباب والحياة الجنسية، والشبكة الدولية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، والشبكة العالمية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وشبكة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأشخاص المتحولين جنسيا.

٤٠- فدعا ممثل غامبيا إلى مواصلة جهود الدعوة للقضاء على الوصم والتمييز. وأشار ممثل الهند بقلق إلى التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ودعا إلى سن قوانين تضمن احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المتأثرين به. وأكد ممثل جمهورية إيران الإسلامية ضرورة التصدي لمسألة الفيروس/الإيدز من منظور صحي وعن طريق التعاون والدعم المالي، وهو ما من شأنه أن يكون أفيد من فرض التزامات حقوق الإنسان على الدول. وتساءل الممثل كيف يمكن الحديث عن عالمية الحق في الصحة والخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية لا تحظى ولايته بدعم مجلس حقوق الإنسان. ودعا ممثل هولندا إلى وضع حد للوصم والتمييز ضد الفئات السكانية الرئيسية، وشدد على أن علم الوقاية من الإصابات الجديدة موجود، وإن كانت الإرادة السياسية لا تزال ضرورية لبلوغ الأهداف في إطار التصدي العادل والشامل لفيروس نقص المناعة البشرية. وأشار ممثل كولومبيا إلى القانون الوطني لعام ١٩٩٧ الذي يحظر التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وأبرز أن النساء والأطفال في غاية التأثر بفيروس نقص المناعة البشرية. وشدد ممثل سويسرا على أن استراتيجية لا أحد خلف الركب هي صُلب خطة عام ٢٠٣٠، وأن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أكدا على أهمية حقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في العالم. وعرض الممثل أيضاً تجربة سويسرا في مجال حملات التوعية، بما في ذلك بشأن موضوع الجنس الآمن، ومعالجة مسألة التنوع الجنسي بشكل صريح. وعرض ممثل الجمهورية الدومينيكية الجهود التي بذلتها الدولة في تصديها لفيروس نقص المناعة البشرية، مثل قانون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإنشاء المجلس الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠١١. وأوضح ممثل جمهورية مولدوفا أن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يتلقون الرعاية الصحية المجانية والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة، دون تمييز.

٤١- وأوضحت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن النساء والفتيات يواجهن أشكالاً متعددة من الوصم والتمييز والرفض والتحامل والعنف من جانب الأسر والمجتمع على أساس أمور منها السن والعرق والإثنية والحالة الاجتماعية الاقتصادية بسبب الفوارق الهيكلية القائمة بين الجنسين وأنه ينبغي تركيز الاهتمام أكثر على أشكال التمييز المتقاطعة التي تواجهها النساء والفتيات. وأوضح ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل المضطلع به منذ عام ٢٠١٢ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وحقوق الإنسان، إذ أقام البرنامج شراكات في ٨٩ دولةً من أجل العمل على وضع أطر قانونية للقضاء على التمييز. ودعا الممثل إلى إلغاء القوانين العقابية وغير التمكينية الجديدة، مثل قاعدة تكميم الأفواه العالمية والقوانين المناهضة للدعاية.

٤٢- وذكر ممثل اللجنة الدولية للحقوقيين أن بعض القوانين العقابية، لا سيما المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وتعاطي المخدرات، وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية والميل الجنسي، تنتهك التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقال إن هناك حاجة إلى وضع مبادئ وإرشادات توضح متى يُستخدم القانون الجنائي وكيف. ولذلك تدعو اللجنة المنظمات إلى الانضمام إليها لوضع هذه المبادئ. ودعا ممثل منظمة خيار الشباب والحياة الجنسية إلى مزيد من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لفائدة الشباب، الذين يتأثرون بشكل

غير متناسب بفيروس نقص المناعة البشرية، وإلى إلغاء القوانين والممارسات التي تحول دون التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. ودعا الممثل إلى إشراك الشباب عند اتخاذ القرارات بشأن المسائل التي تؤثر في حياتهم. وأعرب ممثل الشبكة الدولية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن قلقه إزاء استخدام القياسات الحيوية (البيانات البيومترية) لدى جمع البيانات وهو ما قد يشكل خطراً على الفئات السكانية الرئيسية، لا سيما الفئات المجرَّمة. وعلاوة على ذلك، فإن تجريم الفئات السكانية الرئيسية من شأنه أن يتركها خلف الركب في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وأدانت ممثلة شبكة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأشخاص المتحولين جنسياً تكرر الحالات التي يُعالَج فيها مغايرو الهوية الجنسانية وتُقدَّم إليهم الخدمات على أساس أنهم رجال في البلدان التي لا يُعترف فيها بمغايري الهوية الجنسانية. ودعت الدولَ إلى تعزيز حقوق مغايري الهوية الجنسانية، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وسلطت الضوء على فعالية خدمات الأقران في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وعلقت على تخلف الأمم المتحدة عن دعم الأطفال مغايري الهوية الجنسانية والاهتمام بهم، وأثنت على الأرجنتين لريادتها فيما يتعلق باحترام وحماية حقوق مغايري الهوية الجنسانية.

٤٣- ورداً على ذلك، أكد أعضاء حلقة النقاش أن الوصم والتمييز يعيقان جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، التي ينبغي أن تستند إلى حقوق الإنسان. وأكدوا من جديد ضرورةَ مشاركة المجتمع في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، وإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في صنع القرار، وضرورةَ إلغاء القوانين التي تعرقل تعزيز حقوق الإنسان. كما أكدوا على ضرورة الدعوة وحماية وتعزيز حيز المجتمع المدني والخدمات الصحية المقدمة إلى الفئات السكانية الرئيسية، ودعوا إلى القضاء على الوصم والتمييز في البيئات الصحية. وشدد الخبير المستقل على أن العمل المضطلَع به في إطار الولاية ضاربةٌ جذوره في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان وأن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة. وقال إن العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية يعوقان فعالية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وأعرب الخبير المستقل عن القلق إزاء الانتكاسة الحالية لحقوق الإنسان وتأثيرها على الأشخاص المتحولين جنسياً، مما يؤدي إلى مزيد من العنف. ورحب بالقرار الأخير للمحكمة العليا في الهند الذي أمرت فيه بإلغاء المادة ٣٧٧.

رابعاً- الاستنتاجات

٤٤- في الجلسة الختامية، قُدم عرضان لممثل منظمة إيجابيات الشباب الزيمبابوي، آنا سانغو - بيج، وللمقرر الخاص المعني بحق كل شخص في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. ووفقاً للمتحدثين، فإن حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية مترابطان ولهما بالفعل علاقة تعايشية. كما أكدوا على أهمية تبني نهج قائم على حقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية بوصف ذلك شرطاً لبلوغ هدف القضاء على الإصابات الجديدة بالفيروس وعلى الوفيات المرتبطة بالإيدز.

٤٥- السيدة سانغو - بيج: وصفت أفضل الممارسات في الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان بمنطقة الجنوب الأفريقي. ومن ذلك وضع مؤشر وصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بإشراف من هؤلاء الأشخاص الذين وثَّقوا تجاربهم الخاصة، بما في ذلك ما يتعلق

بالتمييز، مستخدمين بياناتهم الخاصة في دعوة الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين إلى التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. وقالت إن الأداة التي تُدعى ''REAct'' (الحقوق – الأدلة – الإجراءات) نظام رصد صممه التحالف الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بهدف توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وتعد القوانين العقابية والتمييزية، مثل التي تجرم العلاقات الجنسية المثلية، والعمل في مجال الجنس، وتعاطي المخدرات، وكذلك قوانين الموافقة وغياب الاعتراف بالهوية الجنسانية عقبات خطيرة تحول دون التصدي إلى فيروس نقص المناعة البشرية مما يؤدي إلى تخلف الناس عن الركب؛ وبالتالي ناشدت المتحدثة الدول مراجعة هذه القوانين وإلغاءها. كما ناشدت المتحدثة الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية وأصحاب المصلحة الآخرين أن تراعي شواغل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات السكانية الرئيسية في إطار المناقشات المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة، وأن تدمج حقوقهم وتأخذ بآرائهم. وناشدت السيدة سانغو – بيج مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية التعاون لضمان الاعتراف بحقوق الإنسان في الإعلان السياسي الخاص بالتغطية الصحية الشاملة، الذي من المتوقع أن تعتمده الجمعية العامة في بداية دورتها الرابعة والسبعين.

٤٦- ووقف المقرر الخاص على عدة مسائل رئيسية أثيرت أثناء المناقشات، ملاحظاً أن فهم التحديات بشكل أفضل سيسهل من تكرار الممارسات الجيدة. وأشار إلى أن الجمع بين النهج المنطلق "من أعلى إلى أسفل" والنهج المنطلق "من القاعدة إلى القمة" سيعزز الجهود ما دامت الشروط اللازمة مستوفاة، من قبيل بلوغ التوازن الصحيح بين المساعدة الدولية والتمويل الحكومي، وإتاحة حيز لتمكين المجتمع المدني، والتأكيد على البيانات والأدلة. وينبغي استخدام البيانات بطريقة مفيدة ويسهل الوصول إليها، ولا ينبغي أن تتناول قضايا حقوق الإنسان، مثل التمييز والوصم، فحسب بل ينبغي أن تتناول المؤشرات الوبائية التقليدية أيضاً. وخلال المناقشات، درس المشاركون الممارسات الجيدة التي تتبعها الآليات الإقليمية؛ غير أن المؤسسات الجيدة ليست كافية، إذ لجميع أصحاب المصلحة دور يؤدونه في ضمان إمكانية الوصول إلى الآليات الإقليمية وتنفيذ قراراتها. ولاحظ المشاركون الحاجة إلى تعزيز المساءلة في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، وعلاقة ذلك بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وخلص المقرر الخاص إلى ضرورة تعزيز ثلاثة إجراءات سياساتية في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية وهي: تعميم المشاركة والقضاء على التمييز والاستفادة من البيانات. هذه الأمور الثلاثة مفيدة بشكل خاص في مقاومة الاتجاهات الحالية المناهضة لحقوق الإنسان واستخدام الأدلة.

خامساً- التوصيات

٤٧- قدم المشاركون عدداً من التوصيات أثناء المشاورة، ولا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجيات وأفضل الممارسات الإقليمية ودون الإقليمية:

(أ) ينبغي للدول أن تزيل الحواجز الهيكلية، بما في ذلك القوانين والسياسات التمييزية، وأن تطبق النهج القائمة على حقوق الإنسان في إطار التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، بحيث تضع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في صلب سياساتها وبرامجها وممارساتها. وحتى لا يُترك أحد خلف الركب، ينبغي للدول أن تزيد من جهودها من أجل الوصول إلى النساء والمراهقين الأكثر تهميشاً، وإلى الفئات السكانية

الرئيسية المعرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك المثليون وغيرهم من الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والعاملون والعاملات في مجال الجنس والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ومغايرو الهوية الجنسانية، والأشخاص المودعون في السجون وغيرها من الأماكن المغلقة. وينبغي إشراك المجتمعات المحلية في تصميم السياسات والبرامج والممارسات وتنفيذها وإنجاز أهدافها؛

(ب) ينبغي للدول مراجعة قوانينها وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن أجل تحسين الجانب المتعلق بحقوق الإنسان في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، يمكن للدول وبرلماناتها أن تتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من وضع مضمون معياري قائم على حقوق الإنسان تُستوحى منه القوانين الداخلية التي تُسن على الصعيد الوطني. ومن أجل بلوغ الغاية ٣ من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أي شخص خلف الركب، ينبغي للدول أن تعتمد تشريعات وسياسات وممارسات تنزع صفة الجرم عن العمل في مجال الجنس، وتعاطي المخدرات، والعلاقات الجنسية المثلية، والتعبير عن الهوية الجنسانية، وأن تتيح الاعتراف بالجنسانية؛

(ج) من أجل تحسين فعالية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، ينبغي للدول أن تعزز من تعاونها على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والعالمي من أجل دعم واستثمار البرامج والخدمات التي تعزز الحق في الصحة وحقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛

(د) تعزيز المساءلة أمر حيوي لضمان تعزيز واحترام حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك الحق في الصحة. وينبغي أن تتعاون الدول مع الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، وأن تتعامل معها بحسن نية، وأن تتابع القرارات والأحكام الصادرة عن هذه الهيئات بهدف تفعيلها؛

(هـ) للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني دور هام في تعزيز المساءلة عن حقوق الإنسان. وإن تقلص حيز المجتمع المدني محرك رئيسي في تخليف الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وخاصة الفئات السكانية الرئيسية. وينبغي للدول أن تحترم حيز المجتمع المدني وأن تحميه وتعززه، وأن تهيئ بيئة تنظيمية وتمويلية تسمح للمجتمع المدني بالعمل على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي، وأن تلغي القوانين التي تشكل عقبات تعرقل أنشطة هيئات المجتمع المدني. وينبغي تمكين المجتمع المدني من جمع البيانات والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والمشاركة في وضع السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك بشأن القضايا المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وحقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويمكن للمجتمع المدني، من أجل تحسين فعاليته، أن يتعاون على الصعيد الإقليمي في جهود الدعوة المشتركة، بما في ذلك التعاون مع الآليات الإقليمية؛

(و) في السياق الحالي لتقلص تمويل المانحين لبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والبرامج الصحية، بما في ذلك الدول متوسطة الدخل التي انتقلت إلى هذه الفئة حديثاً، قد تتأثر البرامج الرامية إلى إزالة الحواجز القائمة في مجال حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الفئات السكانية الرئيسية. ومن شأن تراجع التمويل العالمي

للصحة في الدول التي انتقلت إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، من دون أن يقابل ذلك استثمار بتمويل محلي، أن يؤدي إلى فقدان تمويل البرامج المتعلقة بالخدمات والحقوق والدعوة الخاصة بالفئات السكانية الرئيسية، مما يجعل هذه الفئات أكثر هشاشة. ويمكن لمجلس حقوق الإنسان أن يضع مبادئ توجيهية للمانحين في مجال الصحة، تستند إلى حقوق الإنسان وينبغي صياغتها بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وبالتشاور مع الدول والفئات السكانية الرئيسية، والمجتمعات المحلية والجهات المانحة؛

(ز) ينبغي أن تراجع الدول وتعتمد تشريعات وبرامج وسياسات لمكافحة الوصم والتمييز والعنف والاعتداء على الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المعرضين لخطر الإصابة به، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات السكانية الرئيسية. وينبغي للدول أن تعمل مع وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والفئات السكانية الرئيسية للاستثمار في البرامج والتعليم والإجراءات الأخرى للقضاء على الوصم والتمييز المتصلين بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك من خلال الشراكة العالمية للعمل من أجل القضاء على جميع أشكال الوصم والتمييز المتصلين بفيروس نقص المناعة البشرية. للشبكات الإقليمية ودون الإقليمية دور هام تؤديه في زيادة الوعي والقضاء على الوصم والتمييز؛

(ح) ينبغي أن تحرص الدول على أن تعزز التغطية الصحية الشاملة كلاً من صحة جميع الأشخاص وحقوقهم، بما في ذلك الأشخاص الأكثر تهميشاً، مثل المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات السكانية الرئيسية، وأن تتصدى للحواجز التي تحول دون التمتع بحقوق الإنسان في مجال الصحة. وينبغي للدول أن تحرص على أن تكون حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، في صلب المناقشات المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك في إطار التحضير للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التغطية الصحية الشاملة ووثيقتها الختامية.

Annex

List of attendance

States Members of the Human Rights Council

Angola, Australia, Austria, Bahamas, Brazil, China, Croatia, Cuba, Czechia, Denmark, Egypt, Fiji, India, Iraq, Italy, Mexico, Nepal, Nigeria, Rwanda, Somalia, Spain, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

States Members of the United Nations

Azerbaijan, Belgium, Canada, Cambodia, Colombia, Côte d'Ivoire, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, France, Gambia, Ghana, Greece, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Ireland, Lao People's Democratic Republic, Lebanon, Liechtenstein, Lithuania, Malaysia, Mauritania, Monaco, Morocco, Mozambique, Myanmar, Netherlands, Norway, Poland, Portugal, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Slovenia, Switzerland, Thailand, Trinidad and Tobago, Sweden, Venezuela (Bolivarian Republic of)

Intergovernmental organizations

African Commission on Human and Peoples' Rights, European Union, Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria, Inter-American Court of Human Rights, Joint United Nations Programme on HIV/AIDS, International Organization of la Francophonie, Southern African Development Community Parliamentary Forum, United Nations Development Programme, United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, World Health Organization

Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

Elizabeth Glaser Pediatric AIDS Foundation, Global Network of People Living with HIV/AIDS, Global Network of Sex Work Projects the International Commission of Jurists

Other non-governmental organizations

Aidsfonds, AIDS and Rights Alliance for Southern Africa, African Men for Sexual Health and Rights, Asian Network of People who Use Drugs, Choice for Youth and Sexuality, Geneva Platform on Human Rights, Health and Psychoactive Substances, International Network of People who Use Drugs, RedLacTrans, Sexual and Reproductive Health Matters, YouthRise, Zimbabwe Young Positives